ذلك وافر. والبحث في الأمثال والحكم نثرا وشعرا يؤدي إلى نتائج من أحكام الفكر وقوانينه في النص نفسه فضلا عن مضمونه الغني بحقائق التجارب. وهو جانب تلتقي عليه شعوب وأمم.

بل إن في طائفة من أبواب النحو وقوانينه وأصوله الكبيرة من الأسر اللغوية المتقاربة والمتباعدة تشابها بله تماثلا لا يدفع. فالأبجدية، وإن اختلفت في لغة عن أخرى في عدة أصوات، فهي في أصلها الأول واحدة. ولذا فإن الباحثين في اللغة اليوم، منذ عظم الاهتمام بعلم اللغة، يحاولون أن يجدوا قوانين عامة يرجع إليها في كل مجموعة من اللغات أو قل في لغات بني البشر جميعا.

ولا محيص للفكر، إذا أريد تقدمه والانتفاع به، من أن يتم باللغة. وكلما كانت اللغة ذات خصائص مميزة في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها ودلالتها أمكنت المتكلمين بها من مرادهم في استعمالها. وكل المصلحين إنما أدوا عما جاؤا به من أفكار ومبادىء باللغة. وكذلك كانت رسالة الأنبياء عليهم السلام، قال سبحانه[8] : ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾. وقال عز من قائل[9] : ﴿فإنّما يسّرناه بلسانك لِتبشر به المتقين وتُنذرَبه قوما لُدّا﴾. وقال سبحانه[10] : ﴿فإنّما يسّرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾.

وكذلك ما جاء به الفلاسفة وأرباب الدعوات من قبل ومن بعد. فلا مناص من أن اللغة تؤدي عن الفكر وما فيه من أحكام ومذاهب وآراء على أن لتلك اللغة التي يستعملها الفكر سمة تتفق وخصائص الفكر نفسه حتى يتم الافهام بدقة، وينص على :[11] «الاحتراز عن استعمال ألفاظ مشتركة أو مجازية، لأن الاشتراك مخل بفهم المعنى المراد»، إذ لا شبهة فيه إذا تناول تحديد المصطلحات والتعريفات والمفاهيم. وميدان ذلك الفلسفة والمنطق والعلوم البحتة. فإذا كان في الميدان علوم أخرى اختلفت الحاجة إلى استعمال اللغة، لأن أنواع المعرفة تحتاج إلى تناول جديد يتفق معها. «واللغة في كل حال كائن حي، يخضع للتطور والتغيير»[12]. وكلما استعملها المنشئون بهذه الصفة كانت لغة متميزة بالحيوية والقدرة.

وبقدر ما يصر أهل المنطق أن يكون التعبير باللغة دقيقا محددا، فإنهم يرون في ألفاظها علامات، كما يرون أنها تخدع وتوهم ويذهبون إلى أن ترك الحرية للمنشئين في استخدام اللغة لما يريدون من المعاني التي يرغبون الإفهام بها تضليل. ويقررون أيضا أن إخضاع المنشئين للمعجم وتقييد حريتهم يعني موت اللغة والتفكير معا[13]. و لا شك في ذلك إلا أن تفهم على إطلاقها، لأن فهمها كذلك يعني اطراح ما جاء عن الأوائل ونفيس التراث. وهذا ما لم تفعله الأمم، ولا تقبل به إلا في مرحلة مضت دعيت فيه إلى نبذ فكر ثبت بطلانه، وصح بالبرهان والحجة غيره. ذلك بالقياس إلى العقائد والمبادىء الكبيرة، لكنه بالقياس إلى ما دونه من فكر فهو قابل للأخذ والرد، وهو ما يتصل بميادين الحياة الأخرى، التي تختلف وتتغير بين حين وآخر. ومثل هذا الاختلاف في أصناف التفكير اقتضى أن يختلف التعبير باللغة، وأن يقع اللبس والتباين ولا سيما إذا اختلفت اللغات وتباينت البيئات والمجتمعات وتباعد الزمن.

ويمكنني أن أقول إن جانبا من هذا يتضمنه فكر العقائد والمبادىء. وهو يتمثل في تجدد الاجتهاد والاستنباط، ونشأة الفرق والأحزاب. وكثير من هذا يحتاجه المجتمع الإنساني كي يمضي قدما في كل ميادين الحياة. وفي ما يلي توضيح لهذه الفكرة، يقول برتراند رسل في ذكره للنظرية التعليمية[14]: «وهذا مثال لظاهرة عامة في نمو المصطلحات الكلامية، ذلك لأن اللغة العادية هي مستمرة أجزاء متناثرة من

التأملات الفلسفية الموروثة من الماضي».

وتمتاز العربية من غيرها في هذا أن بها كتابا مقدسا ختم الكتب المنزلة بما جاء فيه من العقائد والأحكام والأفكار والتشريعات. ولم يزل نصه دون أن يلحقه أي تغيير منذ نزل، فضلا عن أنه يتلى غضا كما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسوف يبقى هكذا بحفظ الله جل وعز[15] : ﴿إنّا نحنُ نزّلْنا الذِّكْرَ وإنّا له لَحافِظون﴾ زد على ذلك أنه معجز بلغته. وهذا جانب مهم جدا، لأن لغته، وهي لغة القوم تعد مثالا لهم يهتدون به في كلامهم وإنشائهم، وهو ما كان، ويتمثل في تراث تباهي العربية به، لا يقتصر على من له صلة بموضوعات البيان بل يشمل كل الموضوعات حتى العلوم البحتة. فإن عناية العلماء جميعا باللغة واستعمالها تناولت كل شيء. وهذا ما دعا الباحثين إلى أن يقولوا إن كل ما كتب في العربية إنما كان خدمة للقرآن الكريم.

وهذه الحقيقة تقتضي أن يكون المتكلمون بهذه اللغة ذوي حظ من الفكر وطرائقه وأساليب البحث ومناهجه، لأن لغتهم متأثرة بالكتاب العزيز، فكرا ولغة، وفي ما يأتي من توضيح لما نحن فيه بيان لذلك.

وأظهر ما يمكن الوقوف عليه من الفكر في العربية والعلل التي أقامها أهل النحو والصرف واللغة. فقد وصفها ابن جني بقوله[16] : «أعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه» فقرب علل النحو من علل المتكلمين، وإحالة المعتل على الحس يجعل الأمر موافقا لأهل الفكر والباحثين فيه. ويميز ذلك كله بداهة العقل والطبيعة والحس ولا يستغني الفكر عن هذين الأصلين في بحثه وتحليله لمادة بحثه.

واللغة بكل أصنافها حروفا وألفاظا وتراكيب نتيجة فكر شامل لم يفته، شيء من ذلك[17] : «أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وتركيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منه نحو : هع، وقج، وكق، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي».

وجملة العلل بصنفيها اللفظية والمعنوية كليات تكشف عن غاية موضع اللفظ وصيغته ولفظه وأحرفه ومدلوله ومعناه. وهو ما وضحه أحد عباقرة العربية، هو عبد القاهر الجرجاني، بقوله[18] : «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وبقوله[19] : «وأوضح من هذا كله وهو أن هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت مما يستعان عليه بالفكرة ويستخرج بالروية الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك». وبقوله[20] : «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير معناه، ولا أن تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك». وبتلخيصه لذلك كله بقوله[21] : «أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها».

إن تعليل ارتفاع المبتدأ بالابتداء لا يبعد كثيرا عما ينظر فيه أهل الفكر من حيث ما هو ثابت. وارتفاع الخبر به وبالمبتدأ أظهر في تعليل المحدث

بالحادث. وليست العلل الأخر في ارتفاع المبتدأ والخبر ببعيدة أيضا. ومسألة العامل في العربية مثل اللون لا ينفك عما هو فيه. فلا بد منه في كل لفظ تحرك بأية حركة وإن كان مبنيا. فالعبارة عما ليس عاملا تعليل لكل ما كان من هذا الصنف. ف (ما) حرف نفي لا عمل له في قولنا : ما قرأت، وإذا سكت عن ذكر ما هو مبني فلأنه لا عمل له. وقل ذلك في العربية. والمستثنى إذا استوفت عبارته أركانها وكان الفعل أو ما قام مقامه مثبتا وجب فيه النصب، وناصبه لا بد أن يكون عاملا تقدم أو ناب عنه لفظ آخر. ومن أمثلة قول ابن ميادة[22] :

وما الشعرُ إلاّ شعرُ قيسٍ وخِندفٍ
وقولِ سِواهمْ كُلْفةٌ وتملُّحُ

ف (ما) أخت ليس عامل، و(إلا) عامل آخر في المستثنى، و(سواهم) عامل في الضمير الذي اتصل به. وبهذه العوامل تعين مراد الشاعر في فكرته، وهي قيمة الشعر وقائله.

وقوله أيضا في امتناع لقاء من يحب[23] :

وذِكرى حبيبٍ لا تواتيك دارُه
مدى الدهر إلاّ أن يرى عند مَهجعِ

فالعامل (لا تواتيك) و(إلا) استثناء للقاء كاذب، وما وراء ذلك من مراد في مثل هذا المعنى اللطيف.

وقول ابن الدمينة أشبه بذلك[24] :

وهل حُرِّمتْ تلك المياهُ على فتًى
سِواي وهل خِيضَت بِرَنْقٍ ثمالُها

فالعامل المسبوق باستفهام وضح أي حال بلغت بالشاعر. و(سوى) عامل استثناء أضيف إلى ياء المتكلم أتى على غاية المراد.

ومذهب الفراء، ومن تابعه فيه، أن النصب يكون بـ (إن) والرفع يكون ب (لا) من لفظ (إلا) تأصيل لعله دائرة. والعامل في كل حال لا بد أن يكون سابقا على معموله. وهذه فكرة جليلة تمثل أصلا في الفكر والتفكير عامة. وهي في النحو العربي توضيح للعقل البشري الذي استمسك به العرب ولا سيما بعد الإسلام. أما قبله فقد كانت فيهم طائفة ذكرهم الكتاب العزيز بقوله[25] : ﴿وقولوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ حتى الوثنيون منهم إنما يتابعون غيرهم بمثل عقلهم وتفكيرهم، وإن كانت معبوداتهم حجرا وخشبا، ذلك لأن اعتقادهم تجاوزها إلى معبود آخر، لا تراه أعينهم. فقد جاء ذكرهم في النص الكريم قوله[26] : ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ وبالرغم من ذلك فإن تفكير هذين الصنفين لا يبعد عما يفعله المفكرون لأنهم يقدرون أصلا لبداية الخلق.

وفي نص الخبر التالي هذا الجانب من الموضوع، قال ابن جني[27] : «وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، التميمي، تميم جوثة، فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال : أقول ضربت أخاك. فأدرته على الرفع. فأبى وقال : لا أقول : أخوك أبدا. قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك، فرفع. فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام». ولا معنى لهذا إلا أن مراعاة اللفظ ونظامه وأصواته مناسب للفكر والمعاني التي في نفس المتكلم وذهنه. وتفسير ذلك من كلام ابن جني قوله[28] : «فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيما».

ومما هو ظاهر موضوعات الأساليب نحو : الاستفهام والنداء والشرط والقسم والاختصاص والإغراء والتحذير، فإن فيها غاية للمراد من الكلام وتجنبا لكثرة اللفظ الذي ربما أمل وأدخل على السامع إرباكا واضطرابا. ففي السؤال : من زاركم ؟ اختصار للسؤال عن كل أحد يمكن أن يزور المسؤولين، وربما

كانوا أكثر من ثلاثة أو يحتمل أن يكونوا عدة جماعات، فالسائل عندئذ مضطر إلى أن يذكر زيارة هؤلاء جميعا. وربما فاته ذكر غيرهم. ومراد ابن ميادة بالاستفهام أبعد من دلالته اللفظية قوله[29] :

هل ينطِق الربعُ بالعلياء غيّرَه
سافي الرياحِ ومُستَنٌّ له طَثِبُ

وسؤاله أيضا عن الزمن الذي مضى على إقامة المرأة التي يذكرها يفيد به غير المتبادر[30] :

ألَم ترَ أن الصادريةَ جاورَت
ليالي بالمَمْدور غير كثيرِ

ومثل ذلك القسم فإن في نصه ما يغني عن ذكر كل ما يحتمل ذكره ليثبت المسؤول أو المتهم أو المتحدث كل ما ذكره، ويحتمل أن يذكره غيره، ما فعله أو يفعله في الحال أو في المستقبل. ففي حلف ابن الدمينة بتكرار المقسم به على ما كان قوله[31] :

فوالله ربِّ البيتِ لا تجدينَني
تطلّبتُ قَطْع الحَبْل مِنكم عن عمْدِ

وهذا الصنف من الجواب غاية في إرادة معنى بذاته.

وكذلك قسم ابن ميادة على ما به من هوى وحيرة قوله[32] :

فوالله ما أدري أيغلبُني الهوى
إذا جَدَّ جدُّ البَيْن أم أنا غالبُهْ

وقسمه على سعيه في البحث عن المرأة التي ابتعدت قوله[33] :

لعَمري لئن أمسيْتِ يا أمَّ جحْدرٍ
نأيتِ فقد أبليت في طلبِ عُذْرا

ومثل ذلك الشرط وما فيه من تقييد طرفي فكرتين إحداهما مسببة عن الأخرى كما في قول الشاعر :

مَن يفعل الخيرَ لا يَعدَم جَوازيَه
لا يذهَبُ العُرفُ بين اللهِ والنّاسِ

وصيغة الشرط بكل أصنافها تتضمن استدلالا لقضية كما يقول أهل المنطق. فأي أمر ينعقد عليه الشرط يلزم عن طرفين جاء التسليم بهما. ففي البيت السابق أمران أحدهما فعل الخير على إطلاقه، والثواب عليه في كل حال. والثاني مشتمل على الخير من كل طرف، واتساع هذا الثواب زمنا. وهذه الفكرة إنما تقوم عليها أغلب العقائد، ذلك لأن فعل الشر ينبغي أن يقابل الخير في الحساب. ولهذا فقد جاء في الذكر الحكيم قوله[34] : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره. ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾. ومثل هذه القضية يستفاد منها عدة أنواع من الاستدلال [35].

وقول ابن ميادة غاية في تقرير حقيقة يضبطها أسلوب الشرط[36] :

فإن أستطِع أغلِب وإن يَغلِب الهَوى
فمثلُ الذي لا قيتُ يغلبُ صاحبُهْ

فجواب الشرط الثاني لا غاية بعده في إصابة المعنى.

ومثله قول ابن الدُمينة في طلب معنى وإن طرقه الشعراء من قبل[37] :

وإذا عجبتِ عليَّ بتَّ كأنني
بالليل مستحر الفؤاد سليمُ

ونحو ذلك أسلوب الاستثناء. فإن الحكم فيه قضية يمكن أن توصف بأية صفة تفرد الحكم أي القضية من غيرها من القضايا. وفي الشواهد التالية توضيح لهذا الجانب من هذا الأسلوب، قال جل وعز[38] : ﴿والعَصْرِ. إنّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ. إلاّ الذين آمنُوا وعَمِلوا الصّالحات وتواصَوا بالحق وتَواصوا بالصّبْر﴾. فالخُسران حكم شامل، لا يخرج منه أحد من بني البشر جميعا، لكن (إلاّ) في النص الكريم أخرجت صنفا منهم لهم صفات مبينة. ونحو ذلك قوله تعالى[39] : ﴿فلمّا فَصَل طالوتُ بالجُنودِ قال إن اللّه مُبْتليكُم بنَهر فَمَنْ شَرب منه فليس مِنّي ومَنْ لم يَطْعَمْه فإنّه منّي إلاّ مَن اغتَرَف غُرْفة بيَدِه

فَشَرِبوا منه إلاّ قليلا منهم..﴾. فالاستثناء في الموضعين يمثل صنفا من القضايا في المنطق التي ينضبط بها الفكر. وهذا في العقيدة بمكان عظيم، لأنه صادر عمن بيده الأمر كله، كما هو ثابت عند من اعتقد بوجود الله تعالى. ولا يُعقل أن يكون الميزان في محاسبة الناس الذين بلغتهم الدعوة والأمر بما تضمنته الآية السابقة غير ذلك[40].

ومنه قول ابن الدُمَيْنة في تقدير حالة وقف عندها المبدعون[41] :

**هل الحُبُّ إلاّ زَفْرةٌ بعد زَفْرةٍ**
**وحَرٌّ على الأحشاءِ ليس له بَرْدُ**

فهو استثناء مقطوع ناقص يفيد أن الشيء هو نفس الشيء.

وكذلك قول مِسكين الدارِمي يُثبت قاعدة[42] :

**ولا تأمن الخُلاّن إلاّ أقلّهم**
**عليك إذا كانت صداقتهم مَكْرا**

ولا شيء من الكلام إلاّ وهو منعقد على ما يفيد مراد صاحبه. فإن في استعمال أي لفظ فيه إنما يكون لجزء من المعنى الذي اشتمل عليه. فـ «إن» في موضعها من الكلام[43] : «إنما يحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقب قلب على نفي ما ثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن وبشيء قد جرت عليه عادة الناس بخلافه كقول أبي نواس :

**عليك باليَأسِ مِن الناسِ**
**إنّ غنى النفْس في اليأسِ**

فقد ترى حسن موقعها، وكيف قبول النفس لها، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس، فلما كان كذلك الموضع موضع فقر إلى التأكيد، فلذلك كان من حسنها ما ترى». ومثل أحرف الزيادة أو أي صنف من الكلام الذي يؤتى به في موضع منه، ففي استعمال حرف وإرادة معنى ما يخفى حينا قوله جل وعز[44] : ﴿قُل إنّما حرَّمَ رَبّي الفواحشَ ما ظَهر منها وما بَطَن﴾ وقوله تعالى[45] : ﴿إنّما حرَّمَ عليكم الميْتَة والدَّم﴾ فإن (ما) في الموضع كافة. وعلى ذلك اختيار أبي علي في الشيرازيات للآية الأولى أن المعنى : ما حرم ربي إلاّ الفواحش. واختيار الزُجاج للآية الثانية أن المعنى : ما حرم عليك إلا الميتة. واحتج الجُرْجاني لذلك بقول الفَرزْدق :

**أنا الذائدُ الحامِي الذِمارَ وإنّما**
**يُدافع عن أحسابِهم أنا أوْ مِثْلي**

فإذا كان الكلام موجبا لم يتجه، لأنه لا يقال : يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي.

ويقال : أدافع وأقاتل. فالمعنى : ما يدافع إلاّ أنا. ولذا جعل الضمير منفصلا كما يجعل في النفي إذا سبقته (إلاّ) مراعاة للمعنى[46].

ولا شيء من كلام الناس، إذا اختلف لفظه ونظمه واتفقت معانيه أو تقاربت، يمكن قبوله على أنه مثل غيره. ذلك لأن للفظ بنفسه، ولصيغته في موضعه من الكلام، ولدلالته ذلك جميعه ما يختلف معه الكلام وجهاته[47] : «وإذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان آخر وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي». وحسبي أن أشير على من رغب في تبين هذا مع وضوحه أن يراجع ما جاء في تفسير سورة «الكافرون»، لأن في لفظها اشتباها على من لم يقف على مثل ذلك من النص العزيز وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإن في متابعة علل النحو والصرف واللغة، والعرض لأمثلة من النص العزيز والحديث الشريف وكلام العلماء على قيم ذلك لغة وأسلوبا تبيانا للمراد من هذا البحث. وهو ما في العربية من صيغ فكر وطرق تفكير[48] : « ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر منه أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم، في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا وما شاكل ذلك».

ويلحق اللغة في هذا ضعف واضطراب بسبب من المتكلمين بها لأنك[49] «ترى الناس كأنه قضي عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيل. وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى قد صار ذاك الدأب والديدن واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد».

وطلب الفكر في اللغة بعد ذلك بحسب مستوى الكلام والمتكلمين لا خلاف في ذلك. ومعاييره في العربية إنما تتمثل في وجوه النحو وقوانينه وأحكامه. وإليه اجتهاد المجتهدين، ومذاهب المشرعين، وشرح الشارحين للنصوص، وتقدير واضعي الأنظمة والأحكام.

وأما البحث ومناهجه فيها فبيانه في ما يلي من الموضوع. وأول ما يتبين هذا الجانب في الإحصاء والتقسيم والمصطلح. فليس من بحث ولا منهج فيه إلا بمثل ذلك، وما يمكن أن يتبعه ويجري مجراه. ففي ما جمعه أهل اللغة مما يتصل بلهجة قبيلة أو بما يتصل بموضوع كالإبل أو صفات النساء أو خصائص اللغة، وهذا كثير جدا، تشتمل عليه المعجمات ومجاميع الشعر وغيرها من الكلام ففي ذلك مادة البحث الأولى.

وأبرز بحث جمع بين الفكر والمنهج أصل اللغة. فقد بحث فيه علماء من كل أمم الحضارة كالصين واليونان والرومان والهنود والعرب، حتى كان مطلع القرن العشرين، إذ وجد علماء اللغة أن البحث فيه لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة. وفي النص العزيز عدة آيات تشير إلى الموضوع في سياقات مختلفة. لكنها تشتمل على الفكرة وتقتضي بحثها، وبعضها ينتهي إلى غاية ما نزل القرآن له، وهو قوله جل وعز[50] : ﴿ومِن آياتِه خلْقُ السماواتِ والأرضِ واختلافُ ألسِنتِكم وألوانِكم﴾

وفي اختلاف العلماء في الاصطلاح والتفسير ميدان متسع لتجدد البحث واختلاف طرائقه. وهذا واضح في جميع علوم اللغة. ثم تجري محاولة توحيد المصطلح اجتهادا لتعدد الاستعمال واتساع ميدانه.

واختلاف المذاهب في علم من علوم اللغة يوجب كثرة الاصطلاح وتعدده. وهو ما يدعو إلى تعدد المعجمات واختلافها حتى تستولي على شتى ميادين استعمال اللغة.

وهذا الجانب لا يكون كذلك إلا بعد نشاط الفكر وحيوية المشتغلين باللغة وعلومها وفنونها. ففي محاولة طه حسين من البحث في أصول الأدب الجاهلي، وفي ما خرج به على الناس حمَل الباحثين على تقويم محاولته. وكانت النتيجة أن أُلّفت عدة أبحاث في الموضوع نفسه وفي ما يقاربه. وكذلك كان تأليف أول مَنْ ألّف في المشترك اللغوي والتضاد. ولم يزل مثل ذلك حتى زمان الناس هذا. وتختلف القيم والنتائج في كل ظاهرة، وتختلف المذاهب فيه، لكن حيوية اللغة ومرانتها تحول أن يبلغ الباحثون والدارسون إلى غاية من ذلك.

وقل مثل ذلك في الاشتقاق وما جاء به ابن جنّي ومِن قَبله ابن دُريد ومن أتى بعدهما، وما نشأ

من أوزان تتسع لمعان لم تعرف من قبل. وإنما اختلاف مجامع اللغة العربية في عصرنا امتداد لما كان بين سابقيهم من أهل اللغة وعلومها.

وهكذا الأمر اليوم من البحث في اللغة عامة.

وليس اختلاف مناحي البحث وتشعبها واتساع المجال فيها إلاّ نتيجة غنى الظواهر اللغوية ومضامين النصوص بما يحتاج إلى مراجعة وتجديد نظر وتناول. بل إن اختلاف الباحثين قديما وحديثا إنّما يبعث على البحث والجدة فيه، ومِن ثَمَّ فإن المناهج تتعدد وتكثر، ولا نهاية لذلك طالما أن أهل اللغة ينتفعون بلغتهم ويجدون فيها ذخيرة تحفظ لها وللأجيال المتتابعة صلتها بالحياة الغنية والسؤدد بين الأمم[51].

# الحواشـي

(1) المصباح المنير «فكر»
(2) اللغة العربية أساس، 7
(3) المصدر السابق، 8
(4) المصدر السابق، 8
(5) الخصائص، 20/1
(6) المصدر السابق، 27/1
(7) حكمة الغرب، 30/1
(8) سورة إبراهيم عليه السلام، 14/4
(9) سورة مريم عليها السلام، 19/97
(10) سورة الدخان، 44/58
(11) المنطق الصوري والرياضي، 78
(12) المصدر السابق، 79
(13) المصدر السابق، 79-89
(14) حكمة الغرب، 129/1
(15) سورة الحجر، 15/9
(16) الخصائص، 48/1، 53/1
(17) المصدر السابق، 64/1
(18) دلائل الإعجاز، 41
(19) المصدر السابق، 42
(20) المصدر السابق، 44
(21) المصدر السابق، 64
(22) شعر ابن ميادة، ص 97
(23) المصدر السابق، ص 169
(24) ديوان ابن الدمينة، ص 60
(25) سورة الجاثية، 45/24
26) سورة الزمر، 39/3
(27) الخصائص، 76/1
(28) المصدر السابق، 76/1
(29) شعر ابن ميادة، ص 57
(30) المصدر السابق، ص 149
(31) ديوان ابن الدمينة، ص 84
(32) شعر ابن ميادة، ص 73
(33) المصدر السابق، ص 134
(34) سورة الزلزلة، 99/8،7
(35) المنطق الصوري، 139
(36) شعر ابن ميادة، ص 73
(37) ديوان ابن الدمينة، 48
(38) سورة العصر، 103/3-1
(39) سورة البقرة، 2/249
(40) المنطق الصوري، 142
(41) ديوان ابن الدمينة، ص 120
(42) الأشباه والنظائر، 60/1
(43) دلائل الاعجاز، 250
(44) سورة الأعراف، 7/33
(45) سورة النحل، 16/115
(46) دلائل الاعجاز، 252
(47) المصدر السابق، 135
(48) المصدر السابق، 314
(49) المصدر السابق، 279
(50) سورة الروم، 30/22
(51) اللغة العربية أساس، 32